الحرية الاقتصادية في الإسلام
وأثرها في التنمية

كافة حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى
١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م

دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع - المنصورة

الإدارة والمطابع : المنصورة ش الإمام محمد عبده المواجه لكلية الآداب ت ٣٤٢٧٢١/٣٥٦٢٢٠/٣٥٦٢٣٠
فرع المنصورة : أمام كلية الطب ت : ٣٤٧٤٢٣ ... ص . ب ٢٣٠ تلكس DWFA UN 24007
فرع القاهرة : ١١ ش شريف ت : ٧٤١١٩٧ / ٧٥٤٦٠٦

الحرية الاقتصادية في الإسلام وأثرها في التنمية

دكتور

سعيد أبو الفتوح محمد بسيوني

دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع - المنصورة . ش . م . م

بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

إلى ذلك النور الذى بدد ظلمات الشرك والضلال ، وأضاء للبشرية طريقها إلى ربها ، وأخذ بيدها إلى ساحة التوحيد والإيمان ..... إلى سيدى رسول الله ﷺ ... عسى أن يكون شفيعى ... وشفيع أبى وأمى ... والمسلمين أجمعين ... فى يوم لا تنفع فيه الشفاعة ، إلا من أذن له الرحمن ورضى له قولا .

إلى ذلك العالم الذى أمضى حياته المباركة خادما للشريعة الإسلامية ، ومتعبدا فى محرابها ... إلى روح جدى الكريم فضيلة الشيخ محمد أبو زيد البسيونى ، سائلا الله أن يسكنه الفردوس الأعلى فى الجنة .

إلى روح والدى الطاهرة ، ذلك الذى فارق الحياة ولم أزل نبتا صغيرا بعد... عسى أن يكون هذا النبت قد أزهر وأثمر .

إلى كل من يرى فى الإسلام دين البشرية الخالد ، ومنهج حياتها الأمثل ، وطوق نجاتها الوحيد ....

إلى كل مستبشر بأن ذلك الغد القريب سوف يكون للإسلام ولنظامه .. إلى كل متطلع إلى عودة شريعة الله ، لتتبوأ مكانها الطبيعى فى قيادة العالم وإدارة دفة الحياة .

إلى هؤلاء جميعا أهدى هذا البحث ، داعيا الله عز وجل أن يجعله فى ميزان حسناتى يوم أن ألقاه .

الباحث

« بسم الله الرحمن الرحيم »

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم المرسلين وسيد ولد آدم أجمعين ، أرسله ربه بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ، فأنقذ به من الضلالة ، وبصر به من العمى ، وهدى به إلى الحق وإلى الطريق المستقيم .

وبعد

فإن البشرية قد تاهت فى ظلمات الضلال ، وصارت تضرب فى الحياة على غير هدى ، كالذى استهوته الشياطين فى الأرض حيران ، وباتت تقف على حافة بركان مدمر ، يوم أن انحرفت خطاها عن طريق الله ، وابتغت الصلاح فى غير ما جاءها من عند ربها ، وأدارت ظهورها لقوانين السماء لتحتكم إلى عقولها القاصرة وأفكارها السقيمة ، غير مدركة أن الله خالقها قد شرع لها فى كل شىء ما يكفل لها حياة الأمن والرخاء ، ويأخذ بيدها إلى جنة عرضها السموات والأرض .

فلقد كان من فضل الله على الناس ورحمته بهم أن أنزل إليهم شرائعه وكتبه ، وأرسل إليهم رسله مبشرين ومنذرين ، يبينون لهم الحق ، ويوضحون لهم معالم الطريق ، حتى لا تضل بهم عقولهم ، أو تزل بهم أقدامهم .

ولقد واكبت شرائع الله مسيرة الإنسان على امتداد العصور والدهور ، فلما اكتمل للإنسانية رشدها ، ونضج عقلها ، واستقام تفكيرها ، أرسل الله سيدنا محمدا ـــ ﷺ ـــ بالشريعة الخالدة ، والكتاب الذى لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ، فكان الإسلام هو ختام رسالات السماء إلى الأرض ، وكانت شريعته هى كلمة الله الأخيرة وخطابه الأخير للبشرية ، جاء بها خير رسول لخير أمة

أخرجت للناس .

ولما كان الإسلام هو الرسالة الخاتمة ، فقد جاء عاما شاملا صالحا لكل زمان ومكان ، مابقى هذا الزمان وذلك المكان .

ومن عموم الإسلام وشموله أنه نظم أمور الدين والدنيا جميعا ، ولم يكن فى يوم من الأيام مجرد عدة شعائر تقام ، أو عدة أيام تصام ، أو عدة صلوات تؤدى فى المساجد ، بل جاء ليضع القواعد والأسس التى تضمن للبشرية حياة سعيدة مطمئنة ، وتكفل لسفينة الحياة أن تصل آمنة إلى شاطىء السلامة وبر النجاة ، دون أن تتهددها الأمواج العاتية ، أو تعصف بها الرياح الهوجاء ، أو تقذف بها الأنواء المهلكة فى متاهات الطرق ، ودياجير الظلام .

لقد كان الإسلام ـــ ومازال وسيظل ـــ دينا ودولة ، عقيدة وسلوكا ومنهج حياة ، بل كان طوق النجاة الذى تعلقت به البشرية بعد أن هوت ـــ أو كادت تهوى ـــ إلى الحضيض .

وإذا كان للإسلام شعائره التعبدية ، فإن له ـــ أيضا ـــ نظمه السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وله مبادئه الخلقية والسلوكية ، وله تنظيماته فى السلم وفى الحرب ، فى داخل بلاده وخارجها .

وعلى العموم فقد وضع لكل ناحية من نواحى الحياة ، النظام الأمثل الذى لا يدانيه ولا يقترب منه أى نظام ، وتعجز عقول البشر ـــ وإن اجتمعت ـــ عن أن تأتى بمثله .

وإذا كنا بصدد الكلام عن الناحية الاقتصادية وتنظيم الإسلام لها ، فإن الناظر فى كتاب الله تعالى وسنة رسوله ـــ ﷺ ـــ وكتابات فقهاء المسلمين ، يجد القواعد والأسس التى تنظم هذا الأمر تنظيما دقيقا ورائعا ، ويرى ـــ بكل وضوح ـــ ما أرساه الإسلام من المبادىء والأصول التى تكفل للمسيرة الاقتصادية أن تسير فى طريقها الصحيح ، حتى تؤتى أكلها المرجوة ، وتعم بثارها الطيبة كل أرجاء المجتمع ، وينعم فى ظلالها كل أبناء الدولة الإسلامية .

ويعد من نافلة القول أن نقرر أن النظام الاقتصادى فى الإسلام نظام أصيل ومتميز عن سائر النظم الأخرى ، ذلك أن الاقتصاد الإسلامى يعد جزءا من نظام الإسلام الشامل ، ولا شك أن دينا قد ارتضاه الله لعباده لابد أن يكون فيه خيرهم وصلاحهم ، ﴿ ذلك الدين القيم ولكن أكثر الناس لا يعلمون ﴾(١).

ومن أكثر ما يدعو إلى العجب والسخرية ، بل إلى الأسى والأسف ، أن أناسا من جلدتنا ويتكلمون بألسنتنا وينتسبون إلى الإسلام ويتسمون بأسماء المسلمين ، يدعون أن الإسلام ليس إلا مجرد دعوة دينية ، ولاصلة له بشئون الحياة المادية ، ومن بينها مسائل المال والاقتصاد ، وراحوا يلهثون وراء الأنظمة الاقتصادية الوضعية يطلبون فيها الخلاص من مشاكل الفقر والجوع والتخلف ، ويقيمون بها جنة الله على الأرض ، فما رجعوا إلا برصيد هائل من الأسى والشقاء والحرمان ، وما جاءوا إلا بسراب بقيعة يحسبه الظمآن ماء ، حتى إذا جاءه لم يجده شيئا ، وما عادوا ـــ فى النهاية ـــ إلا بخفى حنين !!!

فلقد أصبح الحديث عن الكثير من المبادىء الاقتصادية فى ظل النظام الرأسمالى الحر أدعى إلى السخرية منه إلى القبول ، بعد أن ضج تاريخ الرأسمالية بفجائع وكوارث يقل نظيرها فى التاريخ ، وبتناقضات صارخة بين المصالح الخاصة والمصالح العامة ، وفراغ هائل أحدثه الاستغناء عن الكيان الخلقى والروحى للمجتمع فامتلأ بدلا عن القيم الخلقية والروحية بألوان من الظلم والاستهتار والطمع والجشع .

فليست الحرية الاقتصادية المطلقة فى النظام الرأسمالى إلا سلاحا جاهزا بيد الأقوياء يشق لهم الطريق ، ويعبد أمامهم طريق المجد والثروة على جماجم الآخرين .. حتى لقد بات الإنسان نفسه ـــ نتيجة لهذه الحرية الرأسمالية ـــ سلعة خاضعة لقوانين العرض والطلب ، وأصبحت الحياة الإنسانية رهن هذه القوانين .

لقد عاد الرأسماليون ـــ أنفسهم ـــ يؤمنون بحاجة الرأسمالية إلى التعديل والتجديد ، ويحاولون شيئا من الترقيع والترميم للتخلص من تلك الآثار إو إخفائها عن الأبصار ، حتى يمكن القول بأن الرأسمالية فى صيغتها المذهبية الكاملة قد أصبحت

---

(١) سورة الروم : الآية ٣٠ .

مذهبا تاريخيا ، أكثر من أكونها مذهبا يعيش فى واقع الحياة[1] .

لقد بلغ السوء بالنظام الاقتصادى الرأسمالى إلى الحد الذى يقول معه آدم سميث ـــ وهو أكبر محام للاقتصاد الحر ـــ : قلما يجتمع التجار وأهل الحرف والصناعات فى مجلس من المجالس إلا انتهى بمؤامرة منهم على مصلحة الجمهور ، أو قرار لرفع أسعار البضائع ، حتى لا تكاد تخلو المناسبات التى يتسنى لهم الاجتماع فيها من اقتراف مثل هذه الجريمة الشنيعة[2] .

هذا شيء عن الرأسمالية وما فيها !!

أما عن الشيوعية الماركسية وما أدت إليه من فساد وتدهور فقل مثل هذا وأكثر . فالمبتغى بالنظام الاشتراكى الماركسى بديلا عن الحرية الرأسمالية كالمستجير من الرمضاء بالنار !!

فلقد ركبت الشيوعية متن الإلحاد ، وتحدت نداء الفطرة ، وأجلبت بخيلها ورجلها لحرب الأديان ، وقتلت فى نفس الإنسان دوافع الطموح وبواعث الترقى ، وأقامت بنيانها على أشلاء التعساء وأنقاض المقهورين .

إن النظام الاقتصادى الاشتراكى ـــ على العكس من النظام الرأسمالى ـــ يضحى تماما بمصلحة الفرد فى سبيل مصلحة الجماعة ، لدرجة أنه ألغى الملكية الفردية لأدوات الإنتاج إلغاء تاما . وكان لهذا المسلك بدوره مساوى لاتقل عن مساوى النظام الرأسمالى إن لم تزد ، فإلغاء الملكية الفردية والقضاء على الحرية الاقتصادية يصطدم مع الفطرة الإنسانية ، ويؤدى إلى تثبيط الهمم وإلى التكاسل ، ولهذا نجد الدول الاشتراكية ـــ وفى مقدمتها الاتحاد السوفيتى ـــ تعانى من تقهقر الإنتاج كما ونوعا[3] .

إن الغرب إذا كان يحترق فى جحيم المادية على مافيه من لمعات خابية من بقايا الرسالات السماوية ، فكيف بالشيوعية التى عصفت بهذه البقايا وفتحت الباب

---

(١) راجع : الأستاذ محمد باقر الصدر : اقتصادنا ص ٢٣٦ ، ٢٣٧ .

(٢) انظر : الأستاذ أبو الأعلى المودودى : أسس الاقتصاد بين الإسلام والنظم المعاصرة ص ٤٥ .

(٣) راجع : د. أحمد العسال ، د. فتحى عبد الكريم : النظام الاقتصادى فى الإسلام ص ٢٨ ـــ ٢٩ .

واسعا للأحقاد المسعورة والشهوات المحمومة ؟

إنه يمكن فى النهاية أن نقول : إنه فى ظل الرأسمالية تتجمع الاحتكارات والاتحادات ضد الفرد ، وفى ظل الاشتراكية تقوم المؤسسات والهيئات لتحل محل الفرد ، وفى الماركسية تتولى الدولة كل نشاط وتحرم الفرد من كل ملك ، كما تحرمه من حرية التصرف ، ومن ثم تلاقت هذه المذاهب فى اتجاه واحد يمكن أن يوصف بأنه تكتل وتجمع تحت تسمية ما ، لإذلال الفرد أو التحكم فيه ، وفى هذا يستوى الاقتصاد الوضعى وتتلاقى المذاهب[1] .

هذه هى النظم الاقتصادية الوضعية التى تشقى بها معظم الدول والمجتمعات فى شرق الدنيا وغربها ، لأن بعضها قد أطلق يد الإنسان فى أن يحقق أقصى ثراء ممكن بلا ضوابط ولا قيود أو حدود ، بل جعلته يعيش فى صراع محموم مع المادة ، يغالب الآخرين ويصارعهم من أجل الحصول عليها ، ويستميت من أجل الوصول إلى مصلحته بأية وسيلة ، حتى ولو أدى ذلك إلى أن يدوس ـــ وهو فى طريقه تلك ـــ على رءوس الآخرين وأعناقهم !! بينما غل بعضها الآخر يد الإنسان ، فحرمته ثمرة جهده وكده ، وهى بهذا تكون قد تجاهلت فيه غريزة من غرائزه ، وقتلت فيه كل دافع إلى العمل والإنتاج ، وقضت فيه على كل طموح وتطلع إلى مستقبل أفضل !!

هذا هو نتاج الفكر الإنسانى فى مجال الاقتصاد ومبادئه ، وهو نتاج ناقص وقاصر بمقدار نقص العقول التى أنتجته وقصورها .

لقد شقيت البشرية أيما شقاء ، وتعثرت خطاها فى ظل هذه المناهج الأرضية ، وهى اليوم تقف حيرى ، تبحث عن منقذ وتتلفت إلى مخلص ، وتتخيل لهذا المنقذ ولذلك المخلص سمات وملامح لم ولن تنطبق يوما إلا على الإسلام .

فهذا هو الفيلسوف الإنجليزى « برناردشو » يقول بعد دراسته للإسلام « إنى أرى فى الإسلام دين أوربا فى أواخر القرن العشرين » ومن قبله يقول المفكر الألمانى

---

(١) انظر : الدكتور عيسى عبده : الاقتصاد الإسلامى : مدخل ومنهج ص ٢٢٩ ـــ ٢٣٠ .

« جوتة » : « إذا كان هذا هو الإسلام ، أفلا نكون كلنا مسلمين ؟[1] .

هذا ما يشهد به أعداء الإسلام للإسلام !! فى الوقت الذى لا يزال فيه كثير من المسلمين يجهلون أن الإسلام نظام كامل وشامل للحياة وما بعد الحياة ، وأن الاقتصاد الإسلامى ـــ كجزء من نظام الإسلام الشامل ـــ يمكن أن يحقق لأهل الأرض جميعا حياة الاستقرار والتنمية والرخاء .

وهذا ما يقرره ويلفت النظر إليه لفيف من علماء الاقتصاد الأجانب ، فيقول جاك أوسترى وهو واحد من علماء الاقتصاد الفرنسيين البارزين : إن طريق الإنماء الاقتصادى ليس محصورا فى المذهبين المعروفين : الرأسمالى والاشتراكى ، بل هناك مذهب اقتصادى ثالث راجح ، هو المذهب الاقتصادى الإسلامى .

ويذهب هذا المفكر الاقتصادى إلى أن هذا المذهب سوف يسود عالم المستقبل ، لأنه أسلوب كامل للحياة ، يحقق كافة المزايا ، ويتجنب كافة المساوى[2]

وهو يضيف ـــ أيضا ـــ مؤكدا على هذه الحقيقة بقوله : إن الإسلام يتمتع بإمكانات عظيمة ، وإنه يستطيع أن يتغلب على جميع الصعوبات الاقتصادية التى يقف الاقتصاد الحديث عاجزا عن معالجتها[3] .

ويؤكد المستشرق الفرنسى « رايموند شارل » بدوره على أن الإسلام قد رسم طريقا متميزا للتقدم . فهو فى مجال الإنتاج يمجد العمل ، ويحرم كافة صور الاستغلال ، وفى مجال التوزيع يقرر قاعدتين : « لكل حد الكفاية وتبعا لحاجته » كحق إلهى مقدس تكفله الدولة لكل فرد ، و « لكل تبعا لعمله » مع عدم

(١) انظر : الدكتور محمد شوقى الفنجرى : أهمية الاقتصاد الإسلامى . بحث مقدم للمؤتمر السابع لمجمع البحوث الإسلامية ضمن مجموعة بحوث اقتصادية وتشريعية حـ ٢ ص ٣١٢ .

(٢) انظر هذا القول عند الدكتور محمد شوقى الفنجرى فى بحثه . أهمية الاقتصاد الإسلامى ٢ / ٣١٢ ـــ ٣١٣ . أيضا الدكتور أحمد العسال والدكتور فتحى عبد الكريم : النظام الاقتصادى فى الإسلام ص ١٣ ـــ ١٤ .

(٣) نقلا عن الدكتور محمد فاروق النبهان : الاتجاه الجماعى فى التشريع الاقتصادى الإسلامى ص ٩ .

السماح بالتفاوت الشديد فى الثروات والدخول ، ذلك أن الإسلام لا يقر تضخم الثروة إلا بعد القضاء على البؤس والحاجة ، وإنه متى توافر لكل إنسان حاجته فلا بأس بالغنى لمن اتقى[1] .

ولعل أمتنا الإسلامية ـــ بعد أن شقيت بالنظم الوضعية واكتوت بنارها حينا من الدهر ـــ تكون قد أدركت حاجتها إلى الإسلام وشريعته ، وفطنت إلى أن احتلالها لمكان القيادة والصدارة لن يتحقق إلا إذا عادت للمنهج الإسلامى فكرا وتطبيقا ، وفهمت أن قافلة الحياة لن تصل آمنة إلى غايتها إلا إذا كان حاديها هو الإسلام ، وإن ركب البشرية إذا لم يسر فى الطريق الذى رسمه الله فلن يصل إلى خير ، ولن يجنى إلا الخيبة والدمار .

﴿ ومن أعرض عن ذكرى فإن له معيشة ضنكا ، ونحشره يوم القيامة أعمى ﴾[2]و ﴿ من عمل صالحا من ذكر أو أنثى وهو مؤمن فلنحيينه حياة طيبة ولنجزينهم أجرهم بأحسن ماكانوا يعملون ﴾[3].

أهمية موضوع البحث وأسباب اختياره :

لاشك أن النشاط الاقتصادى يعد من أهم الأنشطة التى تلعب دورا بارزا فى قيام المجتمعات البشرية وبقائها ، بل هو النشاط الأساسى والغالب فى حياة البشر ، إذ به وفاء مطالبهم ومصالحهم وتلبية ما يحتاجون إليه من أمور معيشتهم وحياتهم ، كما أن التنمية الاقتصادية تعد من أهم الأهداف والغايات التى تسعى المجتمعات الإنسانية إلى تحقيقها والوصول إليها ، وتجند فى سبيل ذلك كل طاقاتها البشرية وإمكاناتها المادية ، وتهتم الدول اهتماما بالغا بوضع الخطط والبرامج التى تكفل سلامة مسيرتها الاقتصادية ، وتؤدى إلى تحقيق أهدافها فى التنمية والرخاء ، ومن هنا تأتى أهمية الدراسات والبحوث الاقتصادية .

---

(١) راجع : د. شوقى الفنجرى : المرجع السابق ٢ / ٣١٣ ، د. أحمد العسال وفتحى عبد الكريم . المصدر السابق ص ١٤ .

(٢) سورة طه : ١٢٤ .

(٣) سورة النحل : ٩٧ .

وإذا كان من الواجب أن نهتم بالبحث فى الناحية الاقتصادية ـــ بصفة عامة ـــ وأن نعمق الدراسة حول كل جانب من جوانبها ، فإنه من المحتم والضرورى أن نولى البحث فى مجال الاقتصاد الإسلامى ـــ بصفة خاصة ـــ عناية فائقة ، خصوصا بعد أن فشلت المناهج الأرضية المستوردة فشلا ذريعا فى تحقيق الأهداف الاقتصادية والإنمائية التى تنشدها المجتمعات الإسلامية ، بل إن النظم الاقتصادية الوضعية قد أوشكت على أن تعلن إفلاسها فى البلاد التى كان فيها مسقط رأسها ، وبين أناس هم سدنتها وحماتها ، فما بالك بمجتمعات هى غريبة عليها فى التربة والمناخ ، وأجنبية عنها فى الأصل والنسب ؟؟؟.

لقد اهتم الإسلام اهتماما كبيرا بالنظام الاقتصادى ، وفتح الباب واسعا لتحقيق التنمية الاقتصادية ، وظهر أسلوبه المتفرد فى ذلك حينما أقر الملكية الفردية والجماعية على السواء ، وحث الناس على الإنتاج ، وحفز هممهم إلى العمل والاتقان ، وأباح لهم أن يأكلوا من طيبات مارزقهم الله بلا إسراف أو تقتير .

ومن هنا كانت فكرة هذا العمل ، وكان موضوع هذا البحث « الحرية الاقتصادية فى الإسلام وأثرها فى التنمية » لنقف من خلاله على العناية التى أولاها الإسلام للنشاط الاقتصادى ، وعلى مدى الحرية التى أعطاها للإنسان فى مجال التملك والإنتاج والاستهلاك وتداول السلع مع الآخرين .

هذا . بالإضافة إلى عدة أسباب أخرى كانت من وراء اختيار هذا الموضوع ، ومن العوامل التى دفعتنى إلى البحث فيه ، وأهمها :

أولا : ساد الاعتقاد لدى بعض الناس ـــ فى عصرنا الحاضر ـــ أن الدين لا دخل له فى شئون الحياة المادية ، وفى طليعتها أمور المال والاقتصاد ، وأن شعائره يجب ألا تمارس إلا داخل جدران المساجد ، أو القيام ببعض العبادات الأخرى التى أمر الله بها ، أما النواحى السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها من الأمور التى تتصل بتنظيم المجتمع وتسيير حركة الحياة فيه ، فهى متروكة للبشر وموكولة إلى اجتهادهم ، يضعون لها ما يشاءون من نظريات وما يرغبون من تشريعات ، فأردت بتناولى لهذا

الموضوع أن أضع بين يدى هؤلاء ، وأشباههم ، شيئا من تنظيم الإسلام للناحية الاقتصادية واهتمامه بها ، بل تفرده وتفوقه فى هذا المجال ، ولأؤكد بذلك ـــ لكل من أنار الله بصره وبصيرته ـــ أن شريعة الله جاءت منظمة لكل أغراض الحياة وشئونها ، وأن الإسلام دين ودولة ، عقيدة ونظام حياة .

ثانيا : نرى على الساحة العربية والإسلامية بعض الدول وقد انقطعت أنفاسها من الجرى وراء النظام الاقتصادى الرأسمالى ، معتقدة أنه لا صلاح لاقتصادها ولا حل لمشاكلها إلا فى اتباع هذا النظام ، بينما يلهث بعضها الآخر وراء ما يسمى بالنظام الاشتراكى ، مؤكدة ـــ فى بله وغباء ـــ أن هذا النظام يملك العصا السحرية التى بها تحل كل المشاكل ، ويقضى على كل الصعوبات .

والواقع أن النظام الرأسمالى داء خبيث ، ولا يمكن أن تكون الاشتراكية الشيوعية دواءه الناجع ، وإنما هى السم الذى يقضى على الداء وصاحبه .

واليوم وقد تجلى لنا خطر كل من هذين النظامين ، فما الذى يمنعنا من الأخذ بالنظام الاقتصادى فى الإسلام ؟ ذلك النظام الذى لم يضعه بشر ، ولم يفرضه حزب ، أو يقرر قواعده مغرض متحيز ينشد لنفسه المصلحة ، وإنما شرعه فاطر السموات والأرض ، وخالق عقول العلماء والمفكرين ، فجاء مبرءا من كل عيب ، وخاليا من كل نقص ، لم تشبه شائبة خلل أو انحراف أو قصور .

لقد آن الأوان لأن يعود المسلمون إلى أصالتهم الإسلامية ، وإلى أفكارهم ونظمهم التى يستمدونها من شريعتهم الخالدة وتراثهم المجيد .

وفى هذا البحث محاولة لتسليط الضوء على جزئية من جزئيات النظام الاقتصادى فى الإسلام ، وتناولها من خلال القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة ، وآراء علماء المسلمين ومفكريهم .

وهذا ما يجب أن يعمل له كل باحث مسلم ـــ خصوصا فى هذا الوقت ـــ ليشارك بهذا العمل فى رسم ملامح العودة بنظامنا كله إلى حظيرة الإسلام والانضواء تحت لوائه .

ثالثا : يحلو لبعض الناس أن يصف الإسلام بأنه دين الاشتراكية وواضع قواعدها والمتبنى لمبادئها وأفكارها ، بينما يتحمس البعض الآخر للقول بأن الإسلام يقر المبادىء التى يقوم عليها النظام الرأسمالى ، فهو لذلك نظام تغلب عليه الصبغة الرأسمالية .

والواقع أنه من الخطأ الفادح وصف الإسلام أو المجتمع الإسلامى بمثل هذه الأوصاف السابقة ، فلا يمكن وصف الإسلام بأنه رأسمالى لمجرد أنه يقر الملكية الخاصة ، كما أنه لا يصح وصفه بأنه اشتراكى لمجرد أنه يعترف بالملكية العامة ، ومن غير الجائز ـــ أيضا ـــ أن نعتبره مزيجا مركبا من النظامين ، وإنما الإسلام هو الإسلام ، ليس بشرقى ولا غربى ، بل له ذاتيته المستقلة ، وشخصيته المتفردة والمتميزة ، كما أن له أسسه وقواعده الموضوعة داخل إطار خاص من القيم والمفاهيم ، والتى تناقض الأسس والقواعد والقيم والمفاهيم التى قامت عليها الرأسمالية الحرة ، والاشتراكية الماركسية .

ولا يزيد من قدر الإسلام فى شىء أن يكون رأسماليا أو اشتراكيا ، وإنما الذى يرفع قدره ويعلى شأنه أن يكون هو الإسلام وليس شيئا غير ذلك .

وقد أردت أن أوضح هذه الفكرة ـــ السابقة ـــ من خلال البحث ، وأن أبين ـــ فى الجزئيات التى تناولتها ـــ أن المنهج الإسلامى نسيج وحده ، وأنه إذا كان يتشابه مع بعض النظم فى بعض الفرعيات ، أو يلتقى معها فى بعض الأسس ، فإن هذا لا يعنى وحدة المنبع أو تماثل المسار .

رابعا : من المعروف أن النظام الرأسمالى يعطى للأفراد حريات مطلقة فى أن يتملكوا ما يشاءون ، وأن ينتجوا ويستهلكوا كل ما يرغبون فيه ، وأن يستغلوا أملاكهم ويتصرفوا فيها وفق ما تمليه عليهم مصلحتهم الشخصية ودون اعتبار لمصالح الآخرين ، وعلى الطرف الآخر يقف النظام الاشتراكى الماركسى الذى يهدر حق الإنسان فى التملك ، ويغل يده عن التمتع بثمار عمله ونتاج فكره ، ولا يضع لمصلحته ـــ بدعوى العمل للمصلحة العامة ـــ أى اعتبار ، بل قد يقف منها موقف العداء والجحود .

وبين هذين الطرفين من الإفراط والتفريط يأتى الإسلام ليقف موقفه الوسط الذى يحقق المصلحة للجميع ، وليقر ما يمكن أن نطلق عليه اسم « الحرية الاقتصادية المقيدة » ومن هنا كانت الرغبة فى الوقوف على نطاق هذه الحرية ، ومدى القيود الواردة عليها ، فكان هذا البحث .

خامسا : أن المجتمعات الإسلامية إذ تنهض اليوم من كبوتها فى محاولة طيبة للعودة بنظام حياتها إلى أصالة المنهج الإسلامى ونقائه ـــ بعد أن قام المخلصون من أبنائها ينادون بالعودة إلى منهج الله عز وجل ، ويطالبون بشريعته الخالدة مصدرا وحيدا لكل نظم الحياة وشئونها ـــ كان لابد من بيان كيفية وفاء الشريعة الإسلامية بكل مطالب الحياة ، ومعالجتها الحكيمة الرشيدة لكل ما تستهدفه المجتمعات الإنسانية من غايات مشروعة وأهداف كريمة سامية ، وكيف أن أحكام الإسلام ـــ فى كل ميدان ـــ جاءت لتقدم للبشرية كلها بشير الخلاص وتغريدة الأمان ، وأنشودة السعادة وحياة الأمن والرخاء .

وفى المجال الاقتصادى ، وحول « الحرية الاقتصادية فى الإسلام وأثرها فى التنمية » اخترت موضوع رسالتى ، آملا أن أسهم ـــ بجهدى المتواضع ـــ فى إبراز هذا الجانب الأساسى من جوانب حياة الإنسان ، وأن أسلط الضوء على ذلك النوع المهم من أنواع النشاط الإنسانى .

منهج البحث :

يتمثل النشاط الاقتصادى للإنسان فى حركته وسعيه من أجل الحصول على ما تستلزمه الحياة من مطالب ، والوصول إلى درجة تليق به من العيش الكريم والحياة الآمنة المستقرة ، ولتحقيق ذلك فهو يعمل وينتج ويتملك ويتبادل السلع مع الآخرين ويحصل على ما يستهلكه وما تقوم به حياته ، مختارا فى ذلك كله أفضل الطرق التى نوصله إلى هدفه وغايته .

١ ـــ ولقد قصدت بالحرية الاقتصادية ـــ موضوع البحث ـــ بيان أوجه النشاط الاقتصادى ، والوقوف على مظاهر الحركة الإنسانية فى هذا المجال ، وقد

رأيت هذه الأوجه وتلك المظاهر متمثلة فى الملكية والإنتاج والاستهلاك والتبادل التجارى ، فتناولت هذه الأمور بالدراسة التحليلية ، وعرضت حكم الإسلام فيها ونظرته لها ، وكنت فى بعض الأحيان أعرض لوجهة نظر الاقتصاديين والقانونيين ، لما أراه فى ذلك من إتمام للفائدة .

٢ ــ ضوابط الحرية فى الإسلام تختلف عن ضوابطها فى بقية النظم ، والحرية الاقتصادية المطلقة تضر أكثر مما تنفع ، وتفسد أكثر مما تصلح ، وإذا كان الإسلام قد جاء لينعم الناس فى ظله بتحقيق مصالحهم ، والوصول إلى ما فيه خيرهم ونفعهم ، كان لابد من وجود حدود تقف عندها هذه الحرية ، ومن فرض قيود معينة لكبح جماحها ، والقضاء على ما يترتب عليها من أخطار وأضرار . وقد عرضت لهذه القيود والحدود ، التى هى بمثابة الإطار الذى يجب أن تباشر الحرية الاقتصادية فى نطاقه .

٣ ــ كان لابد من وقفة عند الدور الذى تلعبه الحرية الاقتصادية فى تحقيق التنمية والرخاء الاقتصادى ، وللإسلام أسلوبه المتفرد فى هذا الشأن فهو من خلال تنظيمه للملكية والإنتاج وترشيده للاستهلاك واهتمامه بالمعاملات يضع برنامجا عظيما وخطة لها أكبر الأثر فى تحقيق التنمية الاقتصادية .

وقد أبرزت الخطوط العريضة لهذه الخطة عند استعراضى لكل مظهر من مظاهر النشاط الاقتصادى ، وبينت مدى ما يسهم به هذا النشاط فى الوصول إلى الهدف النهائى وهو تحقيق مجتمع الكفاية والرخاء .

٤ ــ بجانب الأحكام العملية فى مجال المعاملات ، كان للإسلام عناية خاصة بالقواعد الأخلاقية والأحكام التهذيبية التى تلعب دورا بارزا فى استقرار المعاملات ، وترشيد المسيرة الاقتصادية للمجتمع ، وقد عنيت بعرض بعض هذه القواعد والأسس ، بعد أن غابت عن كثير من الناس ، وافتقدناها فى معظم معاملاتنا اليومية .

٥ ــ اعتمدت فى هذه الدراسة على المراجع والمصادر الآتية :

أ ـــ القرآن الكريم : وقد حاولت أن أورد كثيرا من الآيات القرآنية التى تبين وتؤيد الجزئية المطروحة للبحث ، مسترشدا فى فهم هذه الآيات بكتب التفسير ، ولم أكن أحمل الآية القرآنية من المعانى مالا يمكن أن تتحمله ، أو أعمد إلى الاستدلال بها فى موضع لا يصح الاستدلال بها فيه .

ب ـــ السنة النبوية المطهرة ، وبعض الوقائع والتطبيقات العملية فى عهد الصحابة رضوان الله عليهم ، متقبلا ما توحى به هذه النصوص وتلك الوقائع من معنى واضح ، وما تدل عليه من دلالة بينة لا تقبل الجدل ، متجنبا ماقد يفعله بعض الناس من لى أعناق النصوص وإرغامها على النزول إلى معان لا يمكن أن تدل عليها أو تكون مقصودة منها .

جـ ـــ رجعت إلى الكثير من كتب فقهائنا الأفاضل ، لإبراز فهمهم الدقيق الواعى لكل القضايا التى تشغل بالنا الآن ، ورحنا نتخبط فى حلها يمينا وشمالا ، فنلتمس هذا الحل ـــ أحيانا ـــ عند الغرب الرأسمالى ، ونبتغيه ـــ أحيانا أخرى ـــ عند الشرق الشيوعى ، وكان الأولى بنا ـــ كأمة مسلمة اختارت الإسلام دينا لها ومنهجا لحياتها ـــ أن نرجع إلى تراثنا الخالد ومصادرنا الأصيلة لنستوضح منها الحلول لقضايانا ، ونأخذ منها العلاج لكل مشاكلنا ﴿ فإن تنازعتم فى شىء فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ، ذلك خير وأحسن تأويلا ﴾[1] .

د ـــ نظرا لطبيعة البحث وحداثة الكتابة فى علم الاقتصاد الإسلامى فقد اعتمدت على كثير من كتب علمائنا المحدثين ممن لهم كتابات رائدة فى هذا المجال ، كما رجعت إلى بعض كتب القانون والاقتصاد السياسى حينما كنت أرى أن فى هذا فائدة للبحث وإثراء له ، وأنه يؤدى ـــ فى النهاية ـــ إلى الهدف المقصود من دراسة هذا الموضوع .

٦ ـــ حاولت ـــ بقدر الإمكان ـــ أن ألم بكثير من الجزئيات المتصلة بموضوع البحث ، وأن أجمع شتاتها وأجزاءها المبعثرة فى كتب الفقهاء السابقين ،

(١) سورة النساء : الآية ٥٩ قال ابن كثير عند تفسيره للآية : هذا أمر من الله عز وجل بأن كل شىء تنازع الناس فيه من أصول الدين وفروعه أن يرد التنازع فى ذلك إلى الكتاب والسنة . تفسير ابن كثير ١ / ٥١٨ .

لتشكل ـــ فى النهاية ـــ موضوعا متكاملا ومتجانسا ، كما حاولت عرضها بأسلوب سهل يتناسب مع طبيعة البحث .

٧ ـــ رغبة منى فى مسايرة للواقع الذى نعيش فيه ، فقد عرضت لبعض الموضوعات الهامة المطروحة على الساحة الآن ، مثل تحديد الملكية والتأميم وفرض الضرائب والتسعير الجبرى والاحتكار والرسوم الجمركية على الاستيراد والتصدير ، وترشيد الاستهلاك ، وحقوق العمال وواجباتهم إلى غير ذلك من الأمور ذات الأهمية والتى يجب على المسلمين أن يعرفوا موقف الإسلام منها وحكمه فيها ، ليقفوا على عظمة هذا الدين وسموه وبلوغه أرقى درجات الكمال .

خطة البحث :

لما كنت أعنى بالحرية الاقتصادية معالجة النشاط الإنسانى فى مجال الملكية والإنتاج والاستهلاك والتبادل التجارى ، وأثر هذا كله فى تحقيق التنمية الاقتصادية ، فقد جاءت دراستى لهذا الموضوع مقسمة إلى ثلاثة أبواب تسبقها مقدمة وتعقبها خاتمة ، وقد اشتمل كل باب من هذه الأبواب الثلاثة على فصلين ، وجاءت تحت كل فصل عدة مباحث ، لتنقسم بدورها إلى مطالب وفروع ، ليكتمل شكل الدراسة على النسق الآتى :

أولاً : المقدمة

وقد عرضت فيها ـــ بإيجاز ـــ لمعنى الحرية الاقتصادية ومداها فى كل من النظام الاقتصادى الإسلامى ، والنظامين الاقتصاديين الرأسمالى والاشتراكى .

ثانيا : أبواب الرسالة :

الباب الأول :

وقد خصصته للكلام عن حق الملكية فى الشريعة الإسلامية ، مقارنا فى بعض النقاط بالنظم الاقتصادية المعاصرة ، ومبينا أثر تقرير الإسلام لهذا الحق فى عملية التنمية الاقتصادية ، وقد كان ذلك فى فصلين :